تقرير أقتصادي

«الوطني»: مخاطر تخلف أميركا عن سداد الديون تهدد الأسواق

ذكر بنك الكويت الوطني في تقريره عن اسواق النقد ان مؤشر الدولار الأميركي بقي على حاله حيث تراوح ما بين 80,65 و80,11، وان الاتجاه العام للمؤشر تأثر سلبا بمخاطر التخلف عن سداد الديون وذلك الى جانب عدم وضوح موقف البنك الاحتياطي الفيدرالي حيال برنامج التيسير الكمي، وبالتالي فإن اهتمام المستثمرين حاليا اصبح متركزا على الاجتماعات القادمة التي سيعقدها البنك الفيدرالي في 29 ـ 30 أكتوبر وفي 17 ـ 18 ديسمبر، على الرغم من ان قسما كبيرا من السوق يتوقع الا يقوم البنك الفيدرالي بتعديل برنامج الحوافز قبل أوائل عام 2014.

من ناحية أخرى، أضاف التقرير ان محافظ البنك الاحتياطي الفيدرالي ايفانز صرح بأنه ستتوافر لديه رؤية أوضح عن الوقت المناسب لتعديل برنامج الحوافز مع حلول يوم 30 أكتوبر وذلك بعد صدور المعطيات الخاصة بالناتج المحلي الاجمالي للربع الثالث.

ورفض الجمهوريون من مجلس النواب الأميركي الموافقة على طلب الرئيس باراك اوباما لرفع سقف الدين العام من اجل تفادي التخلف عن سداد الديون، وهو الامر التي قد يتهدد عملية التعافي الاقتصادي للبلاد في حال حدوثه، حيث ان الدين العام للولايات المتحدة وصل الى اعلى مستوياته على الاطلاق عند 16,7 تريليون دولار. وبحسبما افاد به وزير الخزينة الأميركي جايكوب لو، فإن المال سينفذ في خزينة الولايات المتحدة مع حلول 17 اكتوبر وسيكون بحوزتها أقل من 30 مليار دولار نقدا وذلك في حال لم يتمكن الكونغرس من المصادقة على مشروع القانون الخاص بالانفاق.

واشار التقرير الى انه في المقابل، شهد السوق تباينا في المؤشرات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأميركية، فقد تراجع مؤشر ثقة المستهلك بعض الشيء، أما مؤشر القطاع الصناعي ما يزال قويا، في حين ان مؤشر عدد مطالبات تعويضات البطالة قد تراجع الى أدنى مستوى له منذ عام 2008، وهو الامر الذي يشير الى ان النشاط الاقتصادي الأميركي يشهد تحسنا ضمن وتيرة معتدلة.

اما على الساحة الاوروبية، فقد ذكر التقرير ان محافظ البنك المركزي الاوروبي ماريو دراغي اعلن أمام الرلمان الاوروبي عن استعداده لطرح عملية جديدة لاعادة التمويل على المدى الطويل في حال استلزم الامر وذلك من اجل المحافظة على بيئة اقتصادية بمعدلات فائدة منخفضة. فضلا عن ذلك، فإن المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الالماني وهو الاقتصاد الاكبر في اوروبا كانت ايجابية بالفعل وخاصة تلك المتعلقة بقطاع الاعمال والتصنيع بالاضافة إلى مؤشرات ثقة المستهلك. كما ان السوق شهد اخبارا ايجابية قادمة من الشرق الاقصى، حيث ارتفع مؤشر القطاع الصناعي الصيني الى اعلى مستوى له خلال الاشهر الستة الاخيرة، في حين أن الصادرات اليابانية فقد ارتفعت بنسبة 14,7٪ سنويا. كما شهدت اليابان ارتفاعا في مؤشر CPI بشكل فاق التوقعات وذلك من 0,7٪ إلى 0,9٪، ما يدل على ان برنامج التيسير الكمي الياباني يساعد البلاد على تجاوز الظروف الاقتصادية الحالية الصعبة.

وبين التقرير ان عدد طلبات الشراء للبضائع المصنعة ارتفع خلال شهر اغسطس، وهو ما يشير الى التحسن الذي يشهده القطاع الصناعي خلال الربع الثالث، فقد ارتفع عدد طلبات الشراء بنسبة 0,1٪ خلال الشهر الماضي وذلك بعد ان تراجع بنسبة 7,4٪ خلال شهر يوليو بسبب تراجع الطلب على الطائرات، أما التقارير المتعلقة بطلبات الشراء الخاصة بالجهات غير العسكرية وباستثناء الطائرات فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 1,3٪ وذلك بعد شهرين متتاليين من التراجع.

وجاء في التقرير ان مبيعات المساكن الجديدة في الولايات المتحدة الأميركية ارتفعت خلال شهر اغسطس، الا انها ما تزال عند ادنى مستوياتها للعام الحالي، وهو الامر الذي يدل على ان الارتفاع الحاد في معدلات الفائدة يؤثر سلبا على الاقتصاد الأميركي، فقد ارتفعت المبيعات بنسبة 7,9٪ ليصل العدد الاجمالي الى 421,000 وحدة سكنية سنويا وذلك بعد ان بلغ العدد 390 الف وحدة سكنية خلال الشهر السابق، اما الرهونات العقارية فقد ارتفعت بقوة مع بداية شهر مايو تبعا لاعلان البنك الفيدرالي انه قد يقوم بتعديل حجم برنامج الحوافز وذلك بعد تراجع اسعار الرهونات العقارية، الا ان تراجع البنك الفيدرالي عن تعديل برنامج الحوافز قد شكل مفاجأة للسوق وذلك بعد ان اعلن الاسبوع الماضي أنه سيؤجل القيام بهذه الخطوة الى فترة لاحقة.

وذكر التقرير ان الاقتصاد الأميركي شهد نموا اقتصاديا اسرع من النمو المتحقق خلال الربع الثاني وهو ما يدل على قدرة البلاد في تخطي الاقتطاعات في الميزانية والتي ترافقت مع ارتفاع في الضرائب، وبالتالي فقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة سنوية بلغت 2,5٪ للفترة الممتدة ما بين شهري ابريل ويونيو. واشار التقرير الى ارتفاع مؤشر Ifo لمناخ الاعمال الالماني للشهر الخامس على التوالي خلال شهر سبتمبر، وهو ما يدل على استمرار عملية التعافي الاقتصادي في منطقة اليورو، فقد ارتفع المؤشر من 107,6 خلال اغسطس ليصل إلى 107,7 خلال الشهر الجاري، واقل بقليل من الحد المتوقع عند 108,0.

«بيتك» يدرب موظفيه على قوانين سبل مكافحة غسيل الأموال

جانب من المشاركين في ورشة العمل

نظم بيت التمويل الكويتي (بيتك) ورشة عمل لاعداد من موظفيه حول قوانين مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب، تنفيذا لبرنامج مستمر لتدريب الموظفين يقوم به البنك لدعم وتطوير قدرات موظفيه، وتماشيا مع متطلبات وتعليمات الجهات الرقابية وتطور التشريعات المصرفية الدولية.

ويقوم «بيتك» بتنفيذ برنامج مستمر لتدريب الموظفين لضمان المامهم بمتطلبات مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب، والمتطلبات المتعلقة بالعناية الواجبة، والاخطار عن أي معلومات مشبوهة.

وتناولت ورشة العمل مواضيع شملت كافة الانظمة والقوانين والتشريعات التي تستهدف مكافحة الظواهر السلبية، وابراز اثارها المدمرة على الاصعدة كافة، في ما يتعلق بالعمليات المصرفية.

ويحرص «بيتك» على دعم وتطوير قدرات موظفيه، للوقوف على آخر التطورات، وأبرز المستجدات في هذا المجال، الذي أصبح يحظى باهتمام ومتابعة على مختلف المستويات، ويقوم بتأهيلهم وتوعيتهم بشكل دائم ودوري بالآثار الضارة لغسيل الأموال، على الاقتصاد الوطني والعالمي وعلاقات الدول، بعدما أصبحت هذه القضية إحدى أولويات السلطات التشريعية والقانونية والرقابية المصرفية على مستوى العالم.

وأوضحت ورشة العمل الكثير عن غسيل الأموال وتمويل الإرهاب عن طريق إيداع أو تحويل أو التعامل مع الأموال الناتجة من عمليات مشبوهة المصدر، أو غير مشروعة مع مؤسسات مصرفية أو مالية بهدف إخفاء أو طمس المصدر الحقيقي لتلك الأموال، وإكسابها صفة الشرعية، أو تملك الأموال غير المشروعة، أو حيازتها أو استخدامها وتوظيفها بأي وسيلة من الوسائل، لشراء أموال منقولة أو غير منقولة، أو للقيام بعمليات مالية كي تبدو مشروعة ونظيفة.

مجموعة الخرافي بمصر تشارك في مؤتمر المال والتمويل التاسع اليوم

يشارك رئيس مجموعة الخرافي بمصر إبراهيم صالح في أنشطة مؤتمر المال والتمويل التاسع المقرر انعقاده بالقاهرة تحت عنوان «مصر تفتح أبوابها للتجارة العالمية» اليوم الاثنين ويستمر لمدة يومين بهدف التعرف على الخطط المستقبلية للاقتصاد المصري في ظل التحديات.

ويتحدث رئيس مجموعة الخرافي في جلسة متخصصة حول الاستثمار في العقارات الصناعية والتي تتناول التحديات التي يواجهها القطاع العقاري في مصر، مع التركيز بشكل خاص على العقارات الصناعية ويتم خلال الجلسة عرض الفرص الاستثمارية في مصر ليسلط الضوء على فرص بعينها خارج وادي النيل والدلتا ويستعرض إبراهيم صالح الاستثمارات المجموعة الكويتية في المجال العقاري والصناعي والخطط المستقبلية للمجموعة في مصر.

كما يشهد المؤتمر القاء كلمة لوزير الاستثمار أسامة صالح حول التحديات التي تواجه القطاع الاقتصادي ومن بينها الاستثمار إلى جانب مشاركة وزراء المالية والتخطيط في طرح الأفكار والرؤى حول المستقبل الاقتصادي لمصر.

ويتضمن المؤتمر على مدى يومين مناقشة عدة موضوعات من بينها تعزيز الاستثمار المحلي والإقليمي ودور السياسات المالية المصرية في تحقيق ذلك ومناقشة القضايا المتعلقة بأسواق رأس المال في مصر والتأثير السلبي للظروف السياسية على سوق الأوراق المالية وتحديد المجالات الرئيسية لتحسين القانون واللوائح.

وقال محمد ناقد من منظمي مؤتمر المال جي تي إم أن المؤتمر يشهد أيضا جلسة للتعاون الدولي ودور المؤسسات المالية العربية ومنها الكويت والسعودية والمؤسسات الدولية في منح القروض والمنح للتنمية الاقتصادية ومناقشة التحديات التي يواجهها كل من المانحين والمستفيدين، وتقديم توصيات لتحسينها. وتخصص جلسة في المؤتمر حول لمحة عامة عن إستراتيجيات التنمية الاقتصادية في مصر ويقدم خلالها بعض الإستراتيجيات لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، مع التركيز على القطاعات الرئيسية مثل السياحة والصناعة والتجارة والعقارات الصناعية، وستركز على نمو إجمالي الناتج المحلي وما يجب القيام به لإعادة الاقتصاد مرة أخرى لمساره من خلال مشاركة وزراء السياحة والصناعة والتجارة الخارجية.

● القاهرة ـ ناهد إمام

معهد الدراسات المصرفية يقدم دورة «دبلوم التدريب المالي والمصرفي»

أعلن مدير معهد الدراسات المصرفية د.يعقوب الرفاعي عن بدء المعهد بتقديم دورة «دبلوم التدريب المالي والمصرفي» والتي أعدت لتهيئ خريجي الثانوية العامة لشغل وظائف أول السلم الوظيفي في شركات القطاع المالي والمصرفي كالبنوك التجارية والمتخصصة والإسلامية وشركات التمويل وشركات التأمين وكذلك في المؤسسات والهيئات الحكومية، حيث يمكنهم العمل في قطاع الشؤون الإدارية والمالية وقطاع التطوير والتدريب.

وأفاد الرفاعي بأن هذه الدورة تؤهل الخريجين منها للعمل في القطاع الخاص والحكومي، حيث انها تتضمن مقررات تعمل على تنمية قدراتهم وصقل مهاراتهم بما يتناسب مع احتياجات العمل في أول السلم الوظيفي في جميع المجالات.

تتضمن هذه الدورة العديد من البرامج التدريبية الهامة كمقدمة في إدارة الأعمال، والتواصل الكتابي الفعال، واللغة الإنجليزية، وتطبيقات الحاسوب، وكذلك مقررات مختلفة في المجالات المالية والمصرفية كالمؤسسات والخدمات المالية والمصرفية والبنوك التجارية والإسلامية، وأساسيات التأمين.

يعتمد اسلوب التدريب في هذه الدورة على الحلقات النقاشية ومجموعات العمل والنقاش الجماعي والمناظرات، والبحث عبر الإنترنت، والتطبيقات العملية، والمشاريع والدراسات الميدانية، وتقديم العروض.

يحصل خريجو هذه الدورة وبعد استكمال متطلبات البرنامج، على شهادة دورة «دبلوم التدريب المالي والمصرفي» من معهد الدراسات المصرفية، كما سيوفر المعهد للخريجين المتميزين رسائل توصية لمساعدتهم على إيجاد عمل في مختلف مؤسسات القطاعين الخاص والعام.

بدأ التسجيل امس 29 سبتمبر في مقر معهد الدراسات المصرفية، وستبدأ أول دورة في 10 نوفمبر 2013 وتستمر لمدة تسعة أشهر.

د.يعقوب الرفاعي

تعيين الشيخ طلال العذبي ممثلاً تنفيذياً للكويت في «أوابك»

أعلنت وزارة النفط تعيين الوكيل المساعد للشؤون الادارية والمالية الشيخ طلال ناصر العذبي الصباح ممثلا للكويت في المكتب التنفيذي لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

وقالت الوزارة في بيان صحافي امس ان تبوؤ الشيخ طلال العذبي هذا المنصب الاقليمي المهم في منظمة (أوابك) بعد ترشيحه من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط مصطفى الشمالي يأتي للمساهمة في تعزيز التعاون العربي المشترك والتنسيق المتبادل في اقامة المشاريع البترولية وارساء التكامل الاقتصادي العربي.

وأوضحت ان المكتب التنفيذي للمنظمة يختص بمساعدة المجلس الاعلى لوزراء البترول العرب في الاشراف على شؤون (أوابك) ويتكون من ممثل واحد عن كل دولة عضو في المنظمة تعينه حكومة بلاده ويتولى الممثلون رئاسة المكتب التنفيذي بالتناوب وفقا للترتيب الابجدي للأقطار الأعضاء لمدة سنة واحدة. ولفتت الى ان الشيخ طلال العذبي عضو مجلس ادارة في الشركة العربية للاستثمارات البترولية (ابيكورب) ورئيس لجنة التدقيق وهي احدى الشركات التابعة لمنظمة الاوابك وتختص بعملية تمويل مشروعات الصناعات البترولية لدى مختلف الدول الأعضاء ما أهله لتقلد هذا المنصب الاقليمي الرفيع.

«ديمة كابيتال»: فشل مفاوضات الديموقراطيين والجمهوريين حول رفع سقف الدين العام يهدد بتوقف كثير من الأنشطة

ذكرت شركة ديمة كابيتال للاستثمار في تقريرها الأسبوعي عن الأسواق العالمية ان الأسهم الأميركية تراجعت خلال تداولات الأسبوع الماضي وذلك للمرة الأولى بعد ثلاثة أسابيع من المكاسب. وانخفض مؤشر S&P 500 بنسبة 1,1٪ في الوقت الذي تتواصل فيه المفاوضات بين الديموقراطيين والجمهوريين حول إمكانية رفع سقف الدين العام، وفي حال فشل الطرفان في التوصل إلى اتفاق فإن الكثير من الأنشطة الاقتصادية إن لم يكن أغلبها ومن ضمنها المكاتب الفيدرالية الحكومية والمتاحف والحدائق ستتوقف عن العمل وهو ما يهدد به الجمهوريون.

وأضاف التقرير ان هذا الخلاف العميق بين الحزبين أثر بشكل كبير على المستثمرين طوال أيام الأسبوع الماضي وساهم في ضعف مؤشر S&P 500. وأظهر تقرير لوزارة التجارة ارتفاع إنفاق المستهلكين في الولايات المتحدة خلال شهر أغسطس الماضي بنسبة 0,3٪ وهو الارتفاع المتواصل للشهر الرابع على التوالي.

من جهة أخرى، أظهر تقرير منفصل تراجع ثقة المستهلكين في الشهر الجاري إلى 77,5 من 82,1 في شهر أغسطس وهو المستوى الأدنى الذي تسجله في خمسة أشهر بسبب تراجع ثقة الأميركيين باقتصاد بلادهم. وكان متوسط توقعات الاقتصاديين يشير إلى احتمال انخفاض ثقة المستهلكين إلى 78. وقد أنهت القطاعات العشرة الرئيسية في الولايات المتحدة الأسبوع على تراجع، وكان قطاع الخدمات المالية الأسوأ أداء بينما كانت نسبة تراجع أسهم شركات السلع الكمالية أفضل. وقد تراجع المؤشر بنسبة 2٪ من أفضل مستوى له على الإطلاق ومع ذلك فقد ارتفع بنسبة 19٪ منذ بداية العام. ولفت التقرير الى ان الأسهم الأوروبية سجلت أول خسائر لها خلال شهر سبتمبر الجاري مع ارتفاع العائد وتكلفة الدين على السندات الإيطالية لأجل عشر سنوات وتراجع الطلب عليها، وذلك بالتزامن مع تصاعد حدة الأزمة السياسية في الولايات المتحدة بين الجمهوريين والديموقراطيين حول الدين العام والخوف من توقف بعض المصالح الاقتصادية عن العمل. وانخفض مؤشر Stoxx Europe 600 خلال تداولات الأسبوع الماضي بنسبة 0,6٪ ولكنه على الرغم من ذلك فقد ارتفع خلال هذا الشهر بنسبة 5٪ وبنسبة 9,5٪ خلال هذا الربع و12٪ منذ بداية العام. وانخفض خلال تداولات هذا الأسبوع 14 مؤشرا من مؤشرات أسواق دول أوروبا الغربية البالغة 18 مؤشرا. وقد تراجع مؤشر داكس الألماني بنسبة 0,2٪ في الوقت الذي فازت فيه المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بالانتخابات التشريعية بعدما حصد حزبها الاتحاد المسيحي الديموقراطي 41,5٪ من الأصوات. وكانت الأسهم الإيطالية الأكثر تراجعا بين نظيراتها في أوروبا بعدما أبرز ارتفاع تكلفة الدين على السندات الحكومية المخاوف بشأن الاستقرار السياسي في البلاد.

وأشار التقرير الى تراجع الأسهم اليابانية بشكل طفيف خلال الأسبوع الماضي إلا أن نسبة مكاسبها وصلت إلى ما يقرب من 10٪ خلال هذا الشهر، ليكون سبتمبر الشهر الأول الذي تنهي فيه الأسهم على تحقيق مكاسب في خمسة أشهر. وانخفض مؤشر Topix بنسبة 0,1٪ في الوقت الذي كانت أسعار المستهلكين تسجل ارتفاعا بنسبة 0,8٪، وعلى الرغم من أن هذا الرقم هو أفضل مما كان يتوقعه الاقتصاديون فانها لاتزال قراءة منخفضة جدا. يذكر أن الاقتصاد الياباني يكافح منذ فترة للخروج من بيئة تطغى عليها معدلات تضخم منخفضة جدا، وهي البيئة التي وضعت الكثير من الضغوط على الأسعار لسنوات.

توقعات بتراجع الطلب على نفط «أوبيك» خلال 2014 بنحو 1,15 مليون برميل يومياً

كونا: توقع تقرير اصدره المركز الديبلوماسي للدراسات الاستراتيجية تراجع الطلب على نفط منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) خلال العام المقبل بين 670 ألف برميل الى 1,15 مليون برميل في اليوم. وقال التقرير الذي خص به «كونا» امس انه وباستثناء اي تغييرات في المخزون النفطي من المتوقع ان يكون الطلب على نفط منظمة «أوبيك» اقل خلال العام المقبل.

واضاف التقرير ان اصدارات وبيانات «أوبيك» ووكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الأميركية تشير الى انخفاض الطلب على نفط المنظمة بين عامي 2012 و2014 بين 670 ألف برميل في اليوم و 1,15 مليون في اليوم.

وبين ان الفرق في توقعات الطلب على نفط «أوبيك» بين المراكز البحثية الثلاثة متقارب نسبيا ويتراوح ضمن مدى ضيق لا يتجاوز 380 ألف برميل في اليوم وتوقعات ادارة معلومات الطاقة الأميركية للطلب على نفط «أوبيك» هي الاعلى عند 29,76 مليون برميل في اليوم.

وقال ان توقعات وكالة الطاقة الدولية هي الاقل عند 29,38 مليون في اليوم في حين ان تقديرات منظمة (أوبيك) جاءت في الوسط عند 29,61 مليون برميل في اليوم وذلك التوقع هو أقل من متوسط انتاج المنظمة في يونيو 2013 بحدود مليون برميل في اليوم. وذكر التقرير ان منطقة الشرق الأوسط ماتزال تستحوذ على مركز الصدارة من حيث الاحتياطيات المؤكدة وغير المؤكدة من النفط والغاز، متوقعا ان تدعم خارطة الاحتياطيات العالمية الجديدة الاتجاه نحو تداول النفط والغاز بشكل مستقل لكل دولة دون الالتزام بالأطر والمنظمات ذات العلاقة بقطاعات الطاقة القائمة حاليا. واوضح ان الكثير من دول العالم أصبحت منتجة للنفط أو الغاز او الاثنين معا وبالتالي تستهدف الاستحواذ على حصص سوقية وتحتاج الى عوائد سريعة تتحول معها الى دولة غنية تتمتع بفوائض مالية ضرورية لمشاريع التنمية وتغطية الديون المتراكمة لديها.

وتوقع التقرير ان تشهد السنوات القليلة المقبلة دخول منتجين جدد الى أسواق الطاقة وباحتياطيات كبيرة أو استحداث استكشافات جديدة لدى الدول المصنفة كدول منتجة بالفعل، مضيفا ان تلك الاكتشافات تتطلب الكثير من الاستثمارات للبدء بالانتاج التجاري. ولفت الى تباين القدرات المالية لدى الدول وخصوصا حديثة العهد منها في مجال إنتاج النفط والغاز، موضحا ان تلك الدول ستركز على جذب الاستثمارات لتمويل الانتاج للوصول الى المستويات التي تلبي الطلب المحلي والاستغناء عن الاستيراد من الاسواق أولا قبل البدء بالانتاج التجاري على المستوى الخارجي.

وقال ان التأثيرات الايجابية لدخول منتجين جدد ستأخذ صفة التأثير المباشر وقصير الأجل وستأخذ التأثيرات السلبية صفة التأثير غير المباشر والذي يتطلب فترة زمنية طويلة للبدء بالتأثير الحقيقي على الأسواق وكبار المنتجين وذلك اذا ما نجحت تلك الدول في ادارة قواعد المنافسة على مستوى الكم والنوع والتوقيت.

وذكر التقرير ان السوق النفطية العالمية شهدت على مدى السبعة أشهر الأولى من عام 2013 زيادة حقيقية في الامدادات النفطية ومن المتوقع أن تشهد أسواق النفط العالمية خلال العام المقبل فائضا أيضا في الامدادات النفطية.

وقال ان التوقعات بزيادة الامدادات النفطية عام 2014 صدرت أخيرا عن ثلاثة مراكز بحثية رائدة في ذلك المجال هي وكالة الطاقة الدولية وادارة معلومات الطاقة الأميركية ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك).

«الدولي» يقدم خدمة «ريّح بالك العيدية واصلة لبابك»

أعلن البنك الدولي عن تقديم خدمة توصيل العيادي إلى عملائه من حملة بطاقاته الائتمانية الى المكان الذي يحددونه سواء المنزل أو مكان العمل ـ أينما كانوا ـ كخدمة مبتكرة يقدمها لهم بمناسبة عيد الأضحى المبارك، لتوفر عليهم الكثير من الجهد وكذلك الوقت وتجنيبهم عناء الازدحام. وبهذه المناسبة، قالت المدير العام للإدارة المصرفية للأفراد في بنك الكويت الدولي انتصار السويدي في معرض حديثها عن تلك الخدمة المميزة، إن خدمة توصيل العيادي التي يخص بها بنك الكويت الدولي عملاءه من حملة بطاقات ڤيزا «الذهبية» وڤيزا «بلاتينيوم» هي واحدة من باقة الخدمات المميزة الأخرى التي سبق أن طرحها الدولي أمام عملائه باعتبارهم عملاء مميزين، يسعى البنك دائما إلى خدمتهم وجعل حياتهم أسهل مع خدماتنا المصرفية المبتكرة.

وأضافت السويدي انه يمكن لعملاء البنك من حملة بطاقات ڤيزا «البلاتينيوم» وڤيزا «الذهبية» الاستفادة من هذه الخدمة بمجرد الاتصال على مركز الاتصال «الدولي وياك» على الرقم 1866866.